الجمهورية التونسية

موجز برنامج عمل
حكومة الوحدة الوطنية

26 أوت 2016

موجز برنامج عمل
حكومة الوحدة الوطنية

أوجدت الثورة طموحات وإنتظارات كبرى لم تمكّن سياسات المرحلة الانتقالية للأسف من الاستجابة إليها خاصة في مجال التشغيل والتنمية الجهوية ومقاومة الفساد. فبدل أن يتمّ بالتوازي مع الإنتقال السياسي، الإنطلاق في معالجة ناجعة للإخلالات المذكورة والانتقال إلى مرحلة جديدة من النمو السريع والدّامج لكل الفئات والجهات،أفضت الخيارات المتبعة إلى تراجع جل المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية وقد تفاقم الوضع بتنامي خطر الإرهاب وما أفرزه من تراجع للنشاط الاقتصادي ومن كلفةإضافية لميزانية الدولة.

فنسب النّمو المحققة منذ سنة 2011 والتي لم تتجاوز معدّل 1.5 ٪ والمنتظرة بإعتبار تراجع نسب الإستثمار والإدخار (19.4 ٪ و12.5 ٪ سنة 2015 مقابل 24.6 ٪ و 20.8 ٪سنة 2010) لا تمكّن من إستيعاب طلبات الشغل الإضافية ولاتفتح آفاق جديدة للعاطلين عن العمل.

كما أنّ السياسات المعتمدة خلال السنوات الأخيرة المرتكزة على دعم النمو بالتعويل على الطلب وبالأساس على الإستهلاك والزيادة في الأجور والإنتدابات المكثفة بالوظيفة العمومية بلغت حدودها وأصبحت عبئا على ميزانية الدولة حيث تضاعفت كتلة الأجور لتبلغ 13.4 مليار دينار سنة 2016 مقابل 6.7 مليار دينار سنة 2010 وتمثل تباعا 14.7 ٪ و 10.8 ٪من الناتج المحلي الإجمالي.

كما بلغت مديونية الدولة 56.6 مليار دينار سنة 2016 مقابل 25.6 مليار دينار سنة 2010 وهو ما يمثل 62.1 ٪من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 40.7 ٪ سنة 2010 ، دون إعتبار ضمان الدولة المسند لمؤسسات عمومية تواجه صعوبات مالية.

كما ساهم تراجع الإنتاج في قطاعات إستراتيجية في تفاقم الوضع :

- ففي قطاع المناجم تقلص الإنتاج بما يفوق 60 ٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة وتواصل التراجع خلال الفترة المنقضية من هذه السنة نتيجة للإعتصامات والإحتجاجات في مواقع الإنتاج وأفضى ذلك إلى نقص في الصادرات بحوالي 2550 مليون دولار ونقص في مرابيح شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيمياوي بقرابة 5000 مليون دينار خلال نفس الفترة.

- أما في قطاع المحروقات فقد تراجعت نسبة تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني من 93 ٪ سنة 2010 إلى 55 ٪ حاليا نتيجة تراجع الإستثمارات في القطاع وتقلص إنتاج بعض الحقول وتعطل البعض الآخر نتيجة الإحتجاجات.

و تواصل تأثير العمليات الإرهابية على القطاع السياحي حيث تقلص عدد السياح الأجانب خلال سنة 2015 بأكثر من 30 ٪ مقارنة بسنة 2014 وقد شمل التراجع خاصة السياح الأوروبيين وتراجعت المداخيل السياحية بحوالي 34 ٪. وتواصل هذا التراجع خلال الفترة المنقضية من هذه السنة حيث تراجعت المداخيل السياحية إلى يوم 20 أوت 2016 بحوالي 15 ٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015.

وقد إنعكست مختلف هذه المؤشرات على قيمة العملة الوطنية التي إنخفضت مقابل جلّ العملات. فقيمة الدينار سجّلت يوم 23 أوت 2016 تراجعا بـ 13.3 ٪ مقارنة بقيمته خلال نفس التاريخ من السنة المنقضية وبلغ هذا التراجع 12.8 ٪ بالنسبة للدولار الأمريكي و 38.4 ٪ بالنسبة لليان الياباني.

وأدى تراجع جل المؤشرات الإقتصادية إلى تفاقم متواصل للضغوطات على التوازنات المالية حيث بلغ العجز الجاري للمدفوعات الخارجية نسبة 9 ٪ من الناتج سنتي 2015 و 2016 كما أدى إلى صعوبات لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2016 التي من المنتظر أن يبلغ عجزها 7.1 ٪ (6496 مليون دينار) مقابل 3.9 ٪ (3664مليون دينار) مقدرة بقانون المالية وهو ما يستوجب إعداد قانون مالية تكميلي للغرض، وكذلك صعوبات في ضبط توازنات مالية قابلة للتنفيذ بالنسبة لميزانية 2017 والتي تستوجب في جميع الحالات مجهودات وتضحيات من قبل الجميع حتى نتمكن من تفادي الإنزلاق نحوى برامج تقشف تكون أصعب على الجميع.

و أدى هذا إلى أنّ الدولة لم تعد قادرة على إعطاء الدفع اللازم للإستثمار وأن قدرة الإقتصاد على خلق الثروة تراجعت. وإذا أضفنا إلى ذلك تراجع الإنتاجية وتراجع مردودية مصالح الإدارة ومناخ عدم الثقة وتفشي ظاهرة الفساد يتراجع موقع تونس كبلد جاذب للإستثمار الخارجي.

وقد أدّ تفاقم عجز ميزانية الدولة والعجز الجاري للمدفوعات

الخارجية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتيسير الحصول على التمويلات الخارجية الضرورية.

وهي وضعية استوجبت كذلك أخذ تعهدات منها ما يتعلق بالتحكّم في التوزنات المالية وإتخاذ جملة من الإجراءات بداية من قانون المالية لسنة 2017 لحصر عجز الميزانية في مستوى يمكّن من التقليص من نسق إرتفاع الدين العمومي وتفادي المرور بوضعيات أصعب على المستوى الإقتصادي والإجتماعي.

وبالرغم من هذه الصعوبات فإننا حرصنا على مواصلة تنفيذ المشاريع الإجتماعية وخاصة المتعلقة بالارتقاء بتدعيم منظومة الصحة الأساسية وصيانة المؤسسات التعليمية والعناية بالتلاميذ والطلبة من أبناء الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود واستهداف القضاء على الفقر المدقع في إطار تدخّل الدّولة والتضامن الوطني. وسيتم في هذا المجال إدراج أحكام بمشروع قانون المالية لسنة 2017 تكرّس هذا التضامن وتضبط صيغ وآليات مساهمة المؤسسات ورجال الأعمال والأجراء وكافة التونسيين في ذلك.

ولئن كان لطول المرحلة الانتقالية وما صاحبها من توترات وإرتفاع في عدد التحركات الاجتماعية وتعطّل الإنتاج دور في ذلك، فإن تواصله بعد استقرار عملية التحول السياسي غير مبرّر وهو ما استوجب إطلاق مبادرة سيادة رئيس الجمهورية للدعوة إلى تكوين حكومة وحدة وطنية.

وقد حظيت المبادرة بمساندة واسعة من قبل المنظمات الوطنية والأحزاب التي انخرطت في الحوار الذي أفضى إلى إمضاء إتفاق قرطاج المتضمن لأولويات حكومة الوحدة الوطنية. وهي أولويات ننطلق منها لضبط برنامج عمل الحكومة والذي يعطي الأولوية إلى :

محاربة الإرهاب وإحلال الأمن والاستقرار في البلاد، إذ دون سلطة مهابة لا أمل في التّنمية ولا ضمان في الحريّة والدّيمقراطيّة.

دعم المسار الدّيمقراطي وحمايته من الانحرافات وذلك بفرض احترام الدّستور والقانون وبصون حقوق وحرّيات التّونسيين. وفي هذا المجال سيتم :

- تطوير المرسومين 115 و116 الخاصين بتنظيم الاتصال السمعي البصري وحرية الصحافة و النشر و الطباعة في شكل قانون بتشريك المهنة وعرضه على مجلس الوزراء قبل موفى السنة الجارية

- إحداث هيكل للتصرف في الإشهار العمومي للصحافة الورقية والالكترونية و تخصيص جانب من عائداتها لتحسين ظروف العاملين في القطاع في شكل صندوق اجتماعي وذلك قبل موفى الثلاثية الأولى من سنة 2017 .

- تكريس علوية الدستور والقانون والقطع مع كل ما من شانه تعطيل دواليب الدولة و الحرص على العمل في مناخ ديمقراطي يرتكز على الاحترام المتبادل والاخلاقيات و خدمة الصالح العام.

وضع وتنفيذ خطة شاملة لمجابهة ناجعة للفساد والتهريب والتهرب الجبائي بما يضمن تدعيم موارد الدولة وحسن توظيف الموارد المتاحة ويدعم مناخ الأعمال بتونس.

إعداد برنامج للنّهوض الاقتصادي يتضمّن مساهمة القطاع العمومي والقطاع الخاص، كما يتضمّن بعث المشاريع الاقتصاديّة المهيكلة وإقرار خطط عاجلة لمجابهة الأوضاع المستجدّة في القطاعات التي تواجه مصاعب طارئة وتنفيذ المشاريع المبرمجة لتنمية مختلف الجهات.

ومن شأن هذه الإجراءات العاجلة إضافة إلى تسريع نسق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية رسم طريق لتجاوز الأزمة التي تعيشها البلاد تمهيدا للدّخول بها إلى طور جديد من التّنميّة يفتح أبواب الأمل أمام شبابنا.

وسيتم الحرص على وضع الآليات التنفيذية لهذه الأولويات تشتمل على مؤشرات وأهداف كمية تمكّن من متابعة التنفيذ في إطار خارطة طريق لكل قطاع.

كماسيتم التسريع في المخطط التّنموي ومجلة الإستثمار.

- أمّا في المجال الثقافي فسيتم العمل خاصة على :

- تثمين التراث الوطني، المادي واللامادي حيث تبين أن أكثر من 70 بالمائة من المواقع الأثرية بالبلاد التونسية غير مستغلة

إلى حد الآن. من هذا المنطلق فعلى المؤسسات العمومية ذات الاختصاص المبادرة بوضع استراتيجية جديدة لمزيد إحكام التصرف في المخزون التراثي و الحضاري التونسي لمزيد إشعاعه دوليا وبحثا في سبل استقطاب آلاف مواطن الشغل في صلة بالمرافق السياحية و التراثية والثقافية التنموية.

- تشجيع الاستثمار في الصناعات الإبداعية مع حث الشباب على المبادرة في القطاع. ومن ذلك إيجاد تعاون بين المؤسسات الثقافية والفنية والتكنولوجية من مهن وحرف المستقلة والخاصة.

- جعل الإبداع الفكري والفني والتكنولوجي ثقافة مضادة لمقاومة الإرهاب ولإشعاع فكر الحياة و الابتكار و التجديد.

وبإعتبار أنّ السياسة الخارجية تمثّل امتدادا وانعكاسا للسياسة الداخلية. واعتقادنا راسخ بأنّنا وبقدر ما ننجح في تحصين جبهتنا الداخلية وترسيخ تجربتنا الديمقراطية والنهوض باقتصادنا، فإنّنا سننجح في مزيد تعزيز مكانة بلادنا في محيطها وتطوير علاقاتها مع مختلف البلدان وتأكيد دورها كطرف فاعل ومبادر على الساحتين الإقليمية والدولية.

ولما كان اتّحاد المغرب العربي، خيارا استراتيجيا في سياستنا الخارجية، فإنّنا سنعمل على إحياء مسيرة الاتّحاد واستكمال بناء مؤسّساته وتفعيلها. كما سنواصل تطوير علاقات التعاون الثنائي والتشاور مع البلدان المغاربية بما يسهم في تعزيز قدرتنا على رفع التحدّيات الماثلة ومواجهة المخاطر التي تتهدّد المنطقة.

كما سنواصل وقوفنا إلى جانب الشعب الليبي الشقيق ومساعدته على استكمال بقية مراحل مسار التسوية السياسية، دون التدخّل في شؤونه، مع العمل على حث وإقناع كل الأطراف الليبية بتغليب روح التوافق وانتهاج الحوار بين جميع الأطراف، سبيلا لفضّ كلّ الخلافات.

كما ستواصل تونس جهودها لتطوير علاقات التعاون مع الدول العربية الشقيقة في مختلف المجالات، من خلال الإسهام الفاعل في دفع مسارات التسوية السياسية للأزمات القائمة وإعادة تفعيل الدور العربي في معالجة مختلف القضايا المصيرية وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية العادلة.

وفي نفس الإطار، وباعتبار أهمية علاقاتنا الاستراتيجية مع الفضاء الأورِوبي، فإنّ القمّة التونسية الأوروبية الأولى من نوعها التي ستُعقد موفى نوفمبر 2016، ستكون مناسبة لإعطاء انطلاقة جديدة للشراكة والتعاون بين تونس والاتّحاد الأوروبي في مختلف المجالات ولا سيّما توفير الدعم اللازم لتونس لدفع مسار نهوضها الاقتصادي.

كما سيتم العمل على مزيد تطوير علاقات تونس ضمن الفضاء الإفريقي الذي يمثّل عمقا استرتيجيا لبلادنا اقتصاديا وأمنيا، وذلك من خلال تعزيز حضور بلادنا في القارّة والتركيز على دور القطاع الخاص والاستفادة من آليات وبرامج التعاون الثلاثي مع الدول والمنظّمات التي تبدي اهتماما بالقارة.

كما يمثّل الترويج لتونس كوجهة سياحية آمنة واستثمارية واعدة وتطوير علاقات التعاون التجاري والاقتصادي مع مختلف الفضاءات والبلدان الشقيقة والصديقة، أولويات ملحّة في سياستنا الخارجية وفي هذا المجال يكتسي المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد والاستثمار الذي ستحتضنه بلادنا في موفى نوفمبر 2016 أهمية قصوى، وسيتم العمل على حشد أكبر قدر من الدعم الإقليمي والدولي لتوفير كل أسباب نجاحه، وضمان مشاركة فاعلة وحضور متميز.

أ. كسب الحرب على الإرهاب

لقد توفقنا في الوقوف في وجه الإرهاب بفضل تضحيات ابنائنا في الجيش الوطني والحرس والأمن والديوانة ونحن نحيّ فيهم ثباتهم ووطنيتهم ونترحّم على شهداء المؤسستين ونلتزم برعاية عائلاتهم واعتبار رعاية أبنائهم والعناية بهم واجب ومسؤولية الدولة. وفي هذا المجال سيتم :

تقديم مشروع قانون يتعلق بتوفير الاحاطة المعنوية والمادية الشاملة لأبناء الشهداء من قوات الأمن الداخلي والجيش الوطني والمدنيين الذين سقطوا خلال أعمال مقاومة الإرهاب أو بمناسبتها وأبناء المعاقين منهم جراء هذه العمليات. وبموجب هذا القانون تتولى الدولة التونسية شؤونهم، وتلتزم بالتكفل بمصاريفهم إلى حد الحادية والعشرين من عمرهم، والعناية التامة بهم في مجالات الدراسة والتكوين المهني والبحث عن شغل أول والمساعدة على الانتصاب للحساب الخاص،

وتمكينهم من آليات تمييز إيجابي لصالحهم كما تتولى الدولة مد يد العون إليهم ماديا ومعنويا حتى يستقروا في حياتهم.

مراجعة المنظومة التشريعية والترتيبية بما يسمح بمزيد حماية الأمنيين أثناء أداءهم لمهامهم

مواصلة توفير كل الإمكانيات لدعم قدرات المؤسّستين العسكرية والأمنية ولتطوير أداء أجهزة الاستعلامات وإحكام التنسيق بين مختلف الأجهزة المتدخلة في مقاومة الإرهاب مع هدف واضح «تدمير الجماعات الإرهابية» لأنّ معركتنا مع هذه الآفة التي تعمل على تقويض الوطن.

وبإعتبار أن الجماعات الإرهابية تعمل في إطار إستراتيجية ومنظومة إرهابية دولية تتوفر لها موارد مالية هامة فإننا مطالبون بتطوير أدائنا لتجفيف منابع تمويل الإرهاب من خلال خاصة:

- القيام برقابة صارمة على التّدفقات المالية المشبوهة خاصة الموجهة للجمعيات واعتماد الآليات التي تمكّن من رصد والتصدي للعمليات والمعاملات المستريبة ومن منع المسالك المالية غير المشروعة والبنك المركزي التونسي ومختلف هيئات الرقابة والاشراف على المؤسسات المالية والأعمال والمهن الخاضعة لواجب التصريح بالعمليات المشبوهة مدعوة إلى إعتماد أفضل المنظومات والتقنيات المعمول بها دوليا.

- مقاومة التّجارة غير المشروعة واستهداف القضاء عليها لارتباطها بتمويل الإرهاب حيث أصبح من المعلوم تحكم الجماعات الإرهابية في مسالك تهريب عديد المواد

تعميق التعاون الإقليمي والعربي والدّولي في مجال مكافحة الإرهاب في نطاق إحترام السّيادة الوطنيّة، والمساهمة بفعالية في إيجاد حلول مناسبة لإنهاء حالة الانفلات الأمني في المنطقة، وذلك عن طريق تفعيل الدبلوماسية الوقائية ودعم مسارات التسوية السياسية لمختلف الأزمات، والتصدّي لكلّ نزعات التطرّف والعنف.

الإسراع في كشف الحقيقة حول الاغتيالات السياسية وإماطة اللثام عن كل الملابسات التي حفت بتلك العمليات بما يمكّن من محاسبة كل من شارك فيها ومن المساهمة في تدعيم الآليات التي تمكن من تفادي وقوعها.

II. تسريع نسق النمو لتحقيق أهداف التنمية والتشغيل

بالتوازي مع مواصلة الحرب على الإرهاب سنبادر بتنفيذ إجراءات عاجلة لتنمية المناطق الداخلية وتوفير مناخ محفز للاستثمار بها ولإنجاز برنامج إنعاش اقتصادي يفتح آفاق حقيقية للتونسيين ويمكن من الإنطلاق في إيجاد الحلول العملية لمعضلة البطالة بإحداث مواطن شغل تقطع مع سياسات التشغيل الهش ومع سياسةالإنتدابات المكثفة بالوظيفة العمومية التي وصلت مداها ذلك أنّ ميزانية الدولة لم تعد قادرة على ذلك.

كما سننطلق في إنجاز مشاريع مهيكلة تدفع قاطرة التنمية الدامجة في مختلف الجهات وفي وضع خطط عاجلة لمجابهة الأوضاع المستجدّة في القطاعات التي تواجه مصاعب طارئة.

وعلى أساس الأولويات الجديدة تتعهد الحكومة بإعداد مشروع قانون استثنائي لدفع النمو الإقتصادي يتعلق بمجالات مثل اللزمات و الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص والصفقات العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية و الحد من التعقيدات الإدارية بما يضمن تيسير إنجاز المشاريع و دون المساس بالمبادئ العامة للشفافية والمنافسة و تكافؤ الفرص .

1. دعم التنمية بالمناطق الداخلية وتوفير مناخ محفز للاستثمار بها:

إنجاز مشاريع عمومية تمكّن من توفير الخدمات الأساسية لدعم قدرة المناطق الداخلية على إستقطاب الاستثمار العمومي والخاص.

تطوير إطار للحياة يساهم في دعم القدرة على توفير مناخ جالب للإطارات وللمستثمرين.

مواصلة تشجيع الاستثمار الخاص بمناطق التنمية الجهوية.

2. تسريع نسق تنفيذ المشاريع المبرمجة وقرارات المجالس الوزارية والجهويّة حول التّنمية في مختلف الولايات.

3. إتخاذ كافّة الإجراءات التي تمكّن من استرجاع النّسق

العادي للإنتاج ولتدعيمه في مختلف القطاعات وخاصة في مجال الفسفاط ومشتقاته والطاقة.

9. ضبط برنامج إستعجالي لدفع نسق النمو والإستثمار:

ضبط وتنفيذ برنامج للمشاريع الكبرى ذات الأولوية الوطنية.

تحفيز إنجاز مشاريع اقتصادية مهيكلة تمكّن من تطوير سلسلة القيمة المضافة وتدعم القدرة التشغيلية للاقتصاد:

- في الفلاحة والصّناعات الغذائيّة بتوسيع الإستثمارات في الأنشطة الفلاحية ذات الأهمية الإقتصادية على غرار الزياتين والأشجار المثمرة وتطوير سلسلة القيمة المضافة بدمج نشاط التحويل التعليب والتغليف في إطار سلسلة إنتاج تمكّن من دفع التنمية الجهوية ومزيد إدماج مناطق الإنتاج الفلاحي.
- في الاقتصاد الرّقمي وتكنولوجيات الاتّصال والمعلومات.وسيتم في هذا المجال وبالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص وتيسير إحداث وتطوير المؤسسات في مجال الإقتصاد الرقمي، إعطاء دفع قوي لتجسيم التحول الرقمي للإدارة بما يدعم النجاعة والسرعة والشفافية في خدمة الشأن العام، ويطوّر مناخ الأعمال ويساهم في إحداث مواطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- في مشتقات الفسفاط وخاصة الغير ملوثة منها بما يمكن من الإرتقاء بسلسلة القيمة المضافة للقطاع والمساهمة في تنمية مناطق إنتاجه
- في الطّاقات الجديدة والمتجدّدة والتي تمثل مخزونا للتشغيل والتنمية الجهوية ولدعم الإستقلال الطاقي.
- في الميكاترونيك والمشاريع المهيكلة في قطاع مكوّنات السيّارات.

إتّخاذ الإجراءات وإنجاز الاستثمارات التي تمكّن من التّقليص في آجال تسريح البضائع بالموانئ ومن التّخفيض في كلفة المعاملات اللوجستية التي أصبحت تشكل خطرا على القدرة التنافسية للصادرات الوطنية وتكبد الإقتصاد الوطني خسائر مباشرة بالنسبة لكلفة الفترة الإضافية لمكوث البواخر بما يقارب من 750 مليون دينار سنويا،

بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة من حيث آجال التزوّد والتزويد ومصداقية المتعامل التونسي مع الخارج.

5- إنجاز الاستثمارات الضرورية لتفادي النقص في المياه من خلال :

إحكام التعبئة والتصرّف في المياه المتاحة والقيام بالاستثمارات الضروريّة لمجابهة النقص في الموارد المائية

الإسراع في إصدار مجلة المياه في شكل يستوعب الاشكاليات المتعلقة باستغلال و التصرف في الموارد المائية و خاصة منها الموارد المائية غير التقليدية

دراسة الخيارات المتوفّرة لتحلية المياه والقيام بالاستثمارات المستوجبة.

6- ضبط وتنفيذ خطة عمل تشمل القطاعات الحيوية التي تعترضها إشكاليات مرتبطة بالأوضاع المستجدّة على غرار السياحة والصناعات التقليدية والنقل والفلاحة والنسيج.

7- إتخاذ إجراءات استثنائية لدعم تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتوفير الموارد الملائمة لذلك.

8- وضع الآليات والبرامج الكفيلة بإدماج النشاط الاقتصادي الموازي واتخاذ الاجراءات التي تمكّن من استيعاب الموارد المالية المتداولة بالسوق الموازية (بالدينار والعملة الأجنبيّة) بما يوفّر موارد إضافية لتمويل الاقتصاد ولميزانية الدولة.

9- التّصدي للتهريب ووضع الآليات والوسائل التي تمكن من نجاعة التدخل في هذا المجال بما في ذلك تشكيل أجهزة مختصة بين الوزارات المعنية لمقاومة التهريب. (الدفاع والداخلية والمالية والتجارة).

10. إتخاذ إجراءات إستثنائية لتيسير الخدمات الإدارية،

إعطاء الأولويّة لرقمنة الإدارة وتعصيرها وتطوير الخدمات الإداريّة مع الاستئناس بالتجارب الرائدة في ذلك.

اتخاذ إجراءات استثنائيّة لتبسيط الإجراءات الإداريّة في المجال الاقتصادي والتّنموي.

11. إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوجيه رسالة قوية للشباب لإعطائه الأمل في المستقبل :

إنجاح المؤتمر الوطني للشباب بما يمكن من مخرجات تعبّر عن أولويات وتطلّعات الشباب.

دفع تشغيل الشباب بالعمل على:

- وضع إطار قانوني يمكن الشباب من إستغلال من أراض على ملك الدّولة لبعث مشاريع ذات مردوديّة وتشغيليّة عاليتين مع التّأطير التّام الى حين بداية الإنتاج.

- مراجعة سياسات التشغيل النشيطة

- فتح الآفاق وتشجيع الشباب على المبادرة ورفع القدرات وتحسين الكفاءة عبر التّكوين المتخصّص والدّورات التّأهيليّة المساعدة على الإندماج في سوق الشّغل خاصة في اللغات و التكنولوجيا والاتصال ومهن الصحة.

- وضع خطّة لتجسّم التّكامل بين التّعليم والتّكوين المهني.

12. إتّخاذ الإجراءات الضروريّة لدفع الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني.

13. إعادة الإعتبار للعمل من حيث هو قيمة حضارية وأحد مؤشرات المواطنة والمصدر الوحيد لخلق الثروة على المستويين الفردي والوطني.

III. مقاومة الفساد وارساء مقومات الحوكمة الرشيدة

1. توضيح الصلاحيات بين الحكومة وهيئة مكافحة الفساد التي سيقع تعزيز إمكانيتها بما يدعم نجاعة تدخلاتها
2. فتح 10 فروع في الجهات.
3. الإسراع في سنّ القوانين والإجراءات الدّاعمة للشفافيّة ومقاومة الفساد وفقا للمعايير الدّوليّة.
4. فرض إحترام القانون من قبل الجميع وضمان المساواة بينهم أمامه.
5. الترويج لثقافة المواطنة وإحترام القانون.
6. احترام حق النفاذ للمعلومة وتمكين الرأي العام من الاطلاع على كافة المعلومات والمعطيات.
7. إعتماد التكنولوجيات الحديثة التي تمكّن من تيسير الإجراءات وتضمن إسداء الخدمات وايصال الحقوق إلى أصحابها في إطار الشّفافيّة والنّجاعة.
8. تفعيل القانون المتعلّق بالتّصريح بالمكاسب لكبار مسؤولي الدّولة.
9. دعم دور المجتمع المدني في مقاومة الفساد.

IV. التحكم في التوازنات المالية ومواصلة تنفيذ سياسة إجتماعيّة ناجعة

1. التحكم في عجز ميزانية الدولة وفي المديونيّة العموميّة من خلال خاصة:

مقاومة التهرّب الجبائي بتطوير وتدعيم إدارة الجباية والإستخلاص وتمكينها من إستعمال الآليات الحديثة للرقابة وفقا للمعايير الدولية في المجال.

القيام بإجراءات واسعة وشاملة من أجل استخلاص الديون الجبائية العالقة وكذلك ديون الصناديق الاجتماعية.

القيام بإصلاح جبائي على أساس العدالة وتوسيع القاعدة الجبائية.

الإسراع في معالجة ملف الأملاك المصادرة بما يوفّر موارد إضافية للدولة في إطار الشفافية ومراعاة البعد الإجتماعي.

إحكام التصرف في الموارد المتاحة.

2. التحكم في عجز ميزان المدفوعات:

كسب تحدي الإنتاجية لدعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني

إعتبار التصدير أولوية وطنية والعمل على تنميته خاصة في الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي المتطوّر

وتفعيل دبلوماسية إقتصادية ناجعة في هذا المجال.

التحكم في إرتفاع الواردات وتفعيل الإجراءات الحمائية الإستثنائية عند الاقتضاء بالنسبة للسلع غير الأساسية.

توفير مناخ ملائم وتنفيذ خطة وطنية لاسترجاع ثقة المستثمرين الأجانب والعمل على استقطاب مشاريع لمجمعات عالمية كبرى.

3. إتخاذ الإجراءات التي تمكّن صناديق الضمان الاجتماعي من الإيفاء بالتزاماتها وتقديم الخدمات الضرورية لمنخرطيها مع ضمان توازناتها المالية في إطار العقد الإجتماعي.

4. تنفيذ سياسة إجتماعية ناجعة :

العمل على توفير تغطية صحية أساسية للجميع والارتقاء بجودة الخدمات الصحية في مختلف المناطق بتدعيم منظومة الصحة الأساسية وتطوير المؤسسات الصحية في المناطق الداخلية

تحسين خدمات المرفق العام.

المساهمة في التحكم في الاسعار بمكافحة المضاربات والاحتكارات وإصلاح جريء لمسالك التوزيع.

العناية بالفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود واستهداف القضاء على الفقر المدقع في إطار تدخّل الدّولة والتضامن الوطني.

تحسين ظروف تشغيليّة المرأة وإحترام مقوّمات العمل اللّائق لها خاصّة في القطاع الفلاحي.

العمل على تعميم التّعليم قبل المدرسي وتطبيق التّمييز الإيجابي في ميدان التعليم بتوفير النّقل والأكل واللّوازم المدرسيّة والإعانات لأبناء العائلات ذات الدّخل المحدود مع العناية بالأوضاع الصحيّة والمرافق الضّروريّة بهذه المدارس.

المحافظة على المقدرة الشّرائيّة للأجراء عبر إحترام آليّة المفاوضات الإجتماعيّة مع دعم انتاجيّة المؤسّسات الإقتصاديّة وضمان تحقيق الأولويّات الوطنيّة.

V. إرساء سياسة خاصة بالمدن والجماعات المحليّة

1. حل النيابات الخصوصية قبل موفى السنة الحالية
2. تحديد مخطّط لتحسين الخدمات العموميّة والمحيط العمراني في كلّ المدن
3. تشجيع الإطارات للعمل في الجهات المعنيّة بالتّمييز الإيجابي.
4. حثّ البلديات على تطبيق القانون في مجال الطّرقات والبناء الفوضوي وحفظ الصحّة والبيئة.
5. تغيير السّياسة العمرانيّة للأحياء الشّعبيّة وإخضاعها لمقاييس جودة الحياة.
6. إستكمال مخطّط إستراتيجي للتّهيئة التّرابيّة والعمرانيّة ليشمل كامل تراب الجمهوريّة.
7. تشجيع إنجاز مشاريع لمعالجة النّفايات وتثمينها.